المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المؤسسات الاقتصادية والنقدية في الاتحاد الاوروبي
اسم الكاتب: د. آمنة محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2119
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المؤسسات الاقتصادية والنقدية في الاتحاد الاوروبي

الدكتورة
آمنة محمد علي (*)

المقدمة

لم يكن المفكرون والقادة السياسيون ومنذ بداية القرن الماضي بمنآى عن فكرة توحيد اوروبا ، الا انها ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كحاجة ملحة في ظل المعطيات الدولية والظروف الاستثنائية التي مرت بها تلك القارة آنذاك ،كاحد الحلول التي اكتسبت صفة القبول من قبل الدول الاوروبية التي ارهقتها الصراعات والحروب فركنت الى افضل الطرق التي يمكن ان تؤدي الى امن وسلام دائمين ،ومع تدهور الخدمات والبطالة المستشرية والمخاطر التي ينذر بها التمدد الشيوعي في شرق اوروبا ومع صعوبة ايجاد توافق سياسي يمكن ان يفضي الى اتحاد سياسي بين فرقاء خرجوا من حروب قاسية ومدمرة ،جاءت فكرة اعتماد مبدا التكامل الاقتصادي كحل ممكن قابل للتطبيق يتناسب وتلك المرحلة ويمكن ان يؤسس لمبدا التكامل السياسي فيما بعد ، اي تغيير معادلة التنافس بين تلك الدول من الصراعات التي تهدف الى تحقيق مصالح اقتصادية الى التعاون البناء الذي تتحقق من خلاله تلك المصالح .

وفي رحلتها خلال نصف قرن قطعت اوروبا اشواط كبيرة باتجاه تحقيق اقصى صور التكامل الاقتصادي ،اذ انها استطاعت ان تبني هياكل اقتصادية فوق قومية قوية ونافذة اوجدت قاعدة لوحدت اقتصادية، وباتت اليوم تمتلك السلطة في رسم وتنفيذ السياسة المالية والنقدية لعموم دول الاتحاد الاوروبي، ثم انشات عملة موحدة تبنتها مجموعة من دوله ،وهي مشروع مستقبلي لدول اخرى في الاتحاد، فكان لتلك العملة دورا مهما واساسيا في تجاوز العديد من الازمات والمشكلات التي كانت

(*) مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد.

تواجه التعاملات بعملات وطنية متعددة ، فتحقيق التكامل الاقتصادي مطلب اساسي سعت اليه اوروبا منذ اتفاقية الفحم والصلب التي شكلت النواة الاولى للاتحاد الاوروبي .

ان الاتفاق الذي جمع القادة السياسيين الاوروبيين مكنهم فيما بعد من تغيير واقع اوروبا فقد فتح الباب امام علاقات التعاون وتبادل المنافع وبات المرتكز الاساس الذي تستند عليه السياسات الاوروبية التي جعلت من الانسان الاوروبي قيمة عليا ومن اوروبا الموحدة الهدف الاسمى بالنسبة للقائمين عليها وكان محور جميع المعاهدات التي وقعت بين الاطراف الاوروبية وجوهر الدستور الاوروبي .

وسنحاول في هذه الدراسة ان نتطرق الى تلك المؤسسات وطبيعة عملها وآلية صنع القرار فيها فضلا عن السبل التي سلكتها من اجل الوصول الى العملة الموحدة والدور الذي تضطلع به تلك العملة على الصعيد الاوروبي او الدولي والمكاسب التي حققتها لاوروبا الموحدة ،والتحديات التي تواجهها في مسيرتها نحو تاسيس قاعدة اقتصادية متينة وراسخة لدول الاتحاد الاوروبي ، في ثلاث مباحث :

يتناول الاول منها نبذة تاريخية عن مسيرة التكامل الاقتصادي الاوروبي ضمن فقرتين الاولى تتحدث عن الخطوات التكاملية الاقتصادية ضمن تسلسلها الزمني والثانية تشمل رحلة التطور المالي والنقدي في الاتحاد الاوروبي .

المبحث الثاني يتناول الهياكل الاقتصادية الرئيسة في الاتحاد الاوروبي في فقرتين ،الاولى تتناول البنك المركزي الاوروبي بوصفه احدى الدعامات الاقتصادية الاوروبية فوق القومية فضلا عن الدور الذي يضطلع به في عملية التكامل الاقتصادي الاوروبي والثانية تتناول المؤسسات الاقتصادية الاخرى التي تساهم في العمل التكاملي الاقتصادي.

المبحث الثالث يتناول السياسة النقدية الاوروبية في فقرتين ، الاولى تتناول العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) والدور الذي تلعبه على مستوى الاتحاد الاوروبي والعالم، اما الفقرة الثانية فتتناول التحديات الاقتصادية والنقدية التي تواجه الاتحاد الاوروبي ،وموقف اوروبا من تداعيات الازمة المالية والمصرفية العالمية على اقتصاداتها وسبل التصدي لها ،ثم خاتمة للموضوع تشمل بعض الاستنتاجات ونظرة مستقبلية لمسيرة الاتحاد الاوروبي الاقتصادية ودور اوروبا العالمي .

المبحث الاول : نبذة تاريخية لتجربة التكامل الاقتصادي الاوروبي

اولا : نشوء وتطور الاتحاد الاقتصادي

يحدثنا تاريخ اوروباعن مراحل اتسمت بالعنف والتشرذم وكانت مليئة بالحروب والصراعات بهدف تحقيق المصالح الخاصة بكل شعب او فئة من الاوروبيين .

الا ان النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية اظهرت حاجة اوروبا الى التعمق في الاسباب التي قادت الى تاريخ طويل من الحروب والصراعات المدمرة والتي كان لها الاثر الكبير في تحول توجهات السياسات الاوروبية بعد ان استشعرت اوروبا خطورة ماصابها من اضرار في جميع الجوانب الحياتية لاسيما مايتعلق بالاوضاع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، بعد تراجع مكانتها الدولية لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك وبات يتحتم عليها انتهاج سبل جديدة في ادارة العلاقات القائمة بينها، والعمل على مد الجسور باتجاه مزيد من التعاون ، والتعامل بحكمة بعيدا عن الصراعات والحروب، وفي الوقت نفسه كانت الافكار قد ازدهرت في اوروبا والولايات المتحدة خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي وظهرت عدة طروحات بشان نوع المسار الذي يجب ان تسلكه البلدان الاوروبية في التعاطي مع واقعها الجديد[1]،نذكر منها اثنتان كانتا قد حظيتا بالتفوق ، الاولى تزعمها علماء الذين عرفوا بالاتحاديين وكان ابرز اعلامهم ونستون تشرشل الذي عبر عن وجهة نظرهم في خطاب القاه في ١٧ ايلول- سبتمبر/عام ١٩٤٨ حين جعل العلاج الاساسي لمشاكل اوروبا ممثلا في التوحيد او كما اسماه (اعادة خلق العائلة الاوروبية في ظل بناء يمكن ان يعيش في سلام وامن وحرية)، اما الثانية فقد نادت بالمنهج الفدرالي الطوعي في تشكيل اوروبا موحدة تتنازل فيه الدول التي يقبل انتسابها عن تحويل جزء من سيادتها في الاقتصاد والدفاع والسياسة الى هذه الدولة التي تشمل اوروبا باكملها[2].

كانت مسألة الاسراع في النهوض بالاقتصادات ورفع المعانات عن الشعوب الاوروبية قد اعطت دفعا كبيرا للتعاون بين البلدان الاوروبية في المجال الاقتصادي وكانت فكرة التكامل الاقتصادي احد الحلول المناسبة والتي يمكن من خلالها تحقيق خفض في تكاليف الانتاج وتعظيم الارباح ، من اجل معالجة ضرورات تطوير الاقتصاد القومي ،اذ انه يجمع بين مصالح البلد الواحد ومصالح غيره من البلدان المتكاملة معه وذلك بانشاء تجمع دولي يجري تنظيمه بوعي في اطار تحالف بين دول عدة ذات اساس سياسي واجتماعي متجانس بهدف توفير الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة لتطوير القوى الانتاجية بصورة اكفأ[3]. وجاء مشروع مارشال ليؤكد بدوره على اهمية التعاون الاقتصادي بوصفه الطريق الوحيد للخروج من الازمات الاقتصادية المطبقة في حينه وليفتح الباب امام تعاون ومشاركة

---

[1] عبد المنعم سعيد ، الجماعة الاوروبية- تجربة التكامل والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية ، ط١ ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ١٩ .

[2] المصدر السابق ، ص٢٩ .

[3] فؤاد مرسي ، الراسمالية تجدد نفسها ،عالم المعرفة ، العدد ١٤٧ ،مارس - آذار ١٩٩٠،ص١٤٧-١٤٨ .

اوروبية استطاعت ان تقرب المسافات بين الاوروبيين ، فالمساعدات الامريكية كانت مشروطة بتعاون اقتصادي بين تلك البلدان والعمل على انشاء منظمة دولية تقوم بالعمل كوكالة للتعاون فيما بينها[1]. وقد وجه مشروع مارشال لاوروبا كلها ، الا انه تم تبنية والعمل به في الجانب الغربي منها بعد ان رفضه الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوروبا[2]، وكان التكامل الاقتصادي الاوروبي قد بدا بانشاء الجماعة الاوروبية على مراحل متفق عليها بينها[3]، فقد شهد عام ١٩٤٨ انشاء المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تضم ستة عشر دولة مهمتها الاساسية تنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي ،وقد تناول هذا الالتزام بشكل اساسي تنمية الانتاج الوطني والاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الاوروبية، طبقا لما جاء في مشروع مارشال لانعاش اوروبا ، ثم تبعه مشروع شومان في ايار– مايو/١٩٥٠ وكان يتمحور حول اقامة منظمة تتجاوز سيادات الدول الاعضاء فيما يتعلق بالفحم والصلب وانتاجهما مع اقامة سوق مشتركة لهذه المنتجات بحيث يكون لكل مشترك في هذه السوق علاقات متساوية ازاء منتجات هذه الصناعة في اي مكان توجد فيه داخل السوق والغاء اي تمييز يقع على هذه المنتجات بسبب الجنسية ، وتم الاتفاق عليه من قبل ست دول هي (فرنسا وايطاليا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورك)والتي وقعت اتفاقية باريس الخاصة به في ١٨ نيسان – ابريل/١٩٥١ واصبح المجمع الاوروبي للفحم والصلب تجربة قائمة للتكامل الاقتصادي ،فانشئت له سلطة عليا ومجلس للوزراء وجمعية برلمانية ومحكمة للعدل من اجل حل النزاعات داخل المجمع(*).

وبعد نجاح تجربة مجمع الحديد والصلب جاءت مبادرة دول البينلوكس الثلاثة في عام ١٩٥٥ عندما تقدمت بمذكرة تدعو الى انشاء سوق مشتركة وعمل محدد في مجال الطاقة الذرية منها بخاصة . وقد طرحت المذكرة دعوة الى انشاء مؤسسات تكفي لقيام الجماعة الاقتصادية الاوروبية . ثم بعد ذلك تم التوقيع في روما على معاهدتين في ٢٥ آذار– مارس/١٩٥٧ ، الاولى تتعلق بانشاء سوق مشتركة والثانية تخص انشاء جماعة للطاقة الذرية وصادقت عليها البرلمانات الوطنية للدول الست الاعضاء .

---

1 د.عبد المنعم سعيد ، مصدر سابق ،ص ٣١ .

2 صدام مرير الجميلي ،الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، ص٣٨– ٤٠ .

3 د. صلاح سالم زرقونه ،توسيع عضوية الاتحاد الاوروبي (الواقع والتحديات)،مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٠ ،السنة السادسة والثلاثين ، اكتوبر – تشرين الاول /٢٠٠٠ ،ص٨٣ .

(*)جاء هذا المشروع لوضع حد للعلاقة المتوترة بين فرنسا والمانيا بسبب قلق فرنسا من المعجزة الاقتصادية الالمانية والخوف من عودة المانيا قوية يمكن ان تهدد الامن والسلام الدوليين ،وكان اقتصاد المانيا يعتمد بدرجة كبيرة على اقليم الروهر مركز الفحم والصلب ومحور الصناعات الحربية الالمانية وهو رمز الانتعاش الالماني وقد طالب ديغول بفصله عن المانيا ،الا ان الولايات المتحدة وبريطانيا وقفتا ضده ، لذلك كان مشروع شومان صيغة تحقق مصالح الطرفين وضعت بداية حقيقية للتعايش الفرنسي الالماني .

وفي الاول من كانون الثاني- يناير/١٩٥٨ اصبحت الجماعة الاقتصادية الاوروبية والجماعة الاوروبية للطاقة النووية حقيقة واقعة[١]، وقدوضعت معاهدة روما ١٢ عاما لانجاز الخطوة الاولى في سبيل انجاز السوق المشتركة ،وهي اقامة اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء عن طريق ازالة الحواجز الجمركية بينها واقامة تعرفة جمركية في التعاملات مع دول العالم ،وفي عام ١٩٦٧ اتحدت كل من المجموعة الاوروبية للفحم والصلب واللجنة الاوروبية الاقتصادية والمجموعة الاوروبية للطاقة الذرية لتشكيل المجموعة الاوروبية[٢].

في بداية تموز- يوليو/١٩٦٨ دخل الاتحاد الجمركي موضع التنفيذ فاختفت الرسوم الجمركية بين الدول الست الاعضاء التي اتفقت على توحيد التعريفات الجمركية حيال الدول غير الاعضاء في المجموعة[٣]، هذا الامر كانت له نتائج جيدة بالنسبة الى التجارة الداخلية فضلا عن الزيادة في معدلات التجارة مع العالم الخارجي بعد ان اصبح سوق الجماعة اكثر اتساعا من ذي قبل ،الامر الذي ساعد على خفض التكلفة وشجع على زيادة الاستثمارات وادى بدوره الى زيادة حجم الانشطة الاقتصادية وفي معدلات التوظيف وفي مستوى الانتاجية وكلها عوامل تصب في دفع عجلة التنمية وتساعد في زيادة النمو الاقتصادي .

لقد شكل انشاء الجماعة الاقتصادية الاوروبية نقلة نوعية حقيقية في المسيرة الاقتصادية الوحدوية ،اذ ان نجاح الجماعة في الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة ترتب عليه تقليص صلاحيات الدول الاعضاء في رسم وتنفيذ السياسات التجارية ،واتسعت صلاحيات مؤسساتها الاقتصادية ، اذ اصبحت تلك المؤسسات ، هي المسؤولة عن قيادة المفاوضات التجارية مع العالم الخارجي . ولذلك يلاحظ انه ما ان بدات اقدام الاتحاد الجمركي تترسخ حتى اصبحت المفوضية الاوروبية هي المتحدث باسم الجماعة والمنوط بها قيادة مفاوضاتها التجارية مع العالم الخارجي في جميع المحافل والساحات العالمية والاقليمية . فالمفوضية الاوروبية هي التي قادت المفاوضات باسم المجموعة الاوروبية في الجولات المختلفة لمفاوضات الغات، ومع المجموعات المختلفة لدول العالم الثالث ،ومع دول البحر

١- عبد المنعم سعيد ، مصدر سابق ، ص٤٨ .

٢- انتوني ماسون ، اوروبا الجديدة ، ترجمة ترجمة نانيس حسن عبد الوهاب ،مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم ، سلسلة قضايا عالمية ،مصر – الطبعة الاولى /ديسمبر كانون الاول- ٢٠٠٧ ،ص٩ .

٣- سلام مرير الجميلي ، مصدر سابق ،ص٤٤ .

المتوسط وغيرها[1]. كذلك فان السوق المشتركة كانت مجرد مرحلة اولى عن طريق توحيد الاسواق الوطنية لدول الجماعة الى سوق موحدة ، ثم الى سوق داخلية .

في عام ١٩٨٩، تبنى المجلس الاوروبي اقتراح رئيس المفوضية الاوروبية جاك دولور ،القاضي بتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي عبر ثلاث مراحل هي:

١- في ٢٦- ٢٧ حزيران- يونيو/١٩٨٩ اتخذ المجلس الاوروبي في مدريد قرارات خاصة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي وبعد موافقة رؤساء الدول والحكومات على تقريرديلور تقرر البدء بالمرحلة الاولى من الاتحاد الاقتصادي والنقدي في تموز- يوليو/١٩٩٠[2].

٢- تم اجراء تعديلات في المعاهدة تطبيقا لقرار المجلس الاوروبي الذي انعقد على مستوى الحكومات عام ١٩٩٠ .

٣- في يومي (١٤-١٥) كانون الاول- ديسمبر/١٩٩٠عقد المجلس الاوروبي مؤتمرين على مستوى الحكومات في روما ، يتعلق الاول بالاتحاد الاقتصادي والنقدي ، اما الثاني فيتعلق بالاتحاد السياسي وقد تمخض عنهما معاهدة الاتحاد الاوروبي[3]، ثم وبعد عام جرى التوقيع على معاهدة شينغن القاضية برفع جميع الحواجز الحدودية بين المانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورك، ثم دخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي مرحلته الاولى عبر التحرير التام لحركة الرساميل في الساحة الاوروبية وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء .وبعد ذلك تم التوقيع على معاهدت ماستريخت في ٧(شباط – فبراير/١٩٩٢) في هولندا ، الامر الذي ساهم في وضع الاطار القانوني وتحديد الجدول الزمني لتحقيق الاتحاد الاقتصادي وتسمية الاتحاد الاوروبي كعنوان رسمي للمجموعة الاوروبية[4].

ثانيا: تطور المؤسسات المالية والنقدية

شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية جهودا اوروبية نحو تعاون مالي ونقدي ، اثمرت عن انشاء اتحاد المدفوعات الاوروبي عام ١٩٥٠ وبعد تكوين الجماعة الاوروبية تركزت جهود التعاون النقدي من اجل مواجهة ازمات قتصادية مختلفة مثل اختلال موازين المدفوعات ، زيادة مستويات التضخم ، الركود الاقتصادي ،زيادة نسب البطالة ، تدهور وضع الدولار كعملة الاحتياط الدولية و وقف تحويله الى ذهب .

---

1 د.حسن نافعة ، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١ بيروت /٢٠٠٤ ،ص٢٦٤ .

2 التسلسل التاريخي للاتحاد الاوروبي ،الاتحاد الاقتصادي والنقدي ،تقرير من الانترنيت على موقع www.moqatel.com

3 التسلسل التاريخي للاتحاد الاوروبي ،الاتحاد الاقتصادي والنقدي ،تقرير من الانترنيت على موقع www.moqatel.com

4 صدام مرير الجميلي ، مصدر سابق ،ص٤٦ .

لقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الازمات المختلفة التي تعرض لها دول الجماعة الاوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية ، الهدف الذي حققته معاهدة ماستريخت التي بموجبها انشيء الاتحاد الاوروبي والذي يعد التعاون الاقتصادي والنقدي الاوروبي[1].

لقد مرت العملة الاوروبية بعدة مراحل للوصول الى ايجاد نظام نقدي وعملة اوروبية موحدة لكل الاتحاد الاوروبي، اذ ان احتساب العملة سابقا كان يتم قياسا بالدولار الذي كان يتمتع بالاستقرار والثبات مقابل الذهب الا ان الامر تغير، ففي عقد السبعينات ارتفعت نسب التضخم في الاقتصادات الاوروبية مما ادى الى ارتفاع اسعار المنتجات وتراجع موقعها التنافسي في السوق العالمية فضلا عن ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات مما اثر على احتياطياتها ،الدولار بدوره جرى تعويمه، ومع عجز الدول الاعضاء في الجماعة عن التدخل لحماية عملتها القومية ،دخلت اوروبا حقبة من الازمة الاقتصادية تراكبت فيها الضغوط التضخمية ونقص الاستثمار مع زيادة البطالة كما ان تغير اسعار العملات والتحويلات وتذبذبها ساهم في خلق مجال للمضاربة فيها وباتت عقبة في وجه خلق السوق الاوروبية الموحدة ،لذا جاءت دعوة روي جينكنز رئيس الهيئة الاوروبية ،الى وضع مشروع اعلن عنه في ٢٧ تشرين الاول – اكتوبر /١٩٧٠ يتعلق باقامة اتحاد نقدي بين دول الجماعة الاوروبية من اجل تحقيق استقرارنقدي وذلك عن طريق الانشاء التدريجي لعملة اوروبية واحدة ،يمكن ان تمثل غطاء للدول المنضوية في الجماعة الاوروبية ولحمايتها من المضاربين[2].

ولأجل معالجة التضخم الوارد للجماعة من الخارج فان انشاء العملة الاوروبية يوجب انشاء هيئة نقدية اوروبية تقوم بالتدخل لسد حالات العجز التجاري ،بمعنى آخر تشكيل بديلا لصندوق النقد الدولي من اجل الوصول الى نوع من الاستقرارفي السوق المالية وبدوره سوف ينعكس ايجابيا باتجاه تنشيط الاقتصاد ،وتشجيع الاستثمار والاستفادة من مزايا سوق الجماعة الكبيرة المتوفرة نتيجة الاتحاد .

وفيما يخص المناطق والاقاليم الفقيرة ،فان مسالة اعادة توزيع الثروة من خلال تشجيع الاستثمارفيها ،تصبح امرا ضروريا وتقدم لها دعما اقتصاديا كبيراباتجاه تقليل البطالة ومن ثم الحفاظ على الطلب وبخاصة في الدول الاقل نموا داخل الجماعة.

---

[1] محمد سعداني ،الوحدة الاوروبية واشكاليات اليورو ، تقرير من الانترنيت على موقع ahshamsi.net .

[2] عبد المنعم سعيد ،مصدر سابق ،ص١٤٩-١٥١.

وقد توالت الخطوات باتجاه وضع نظام نقدي فعال ، ففي عام ١٩٧٢ جرى العمل بما سمي بنظام الثعبان وذلك بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الاعضاء بالنسبة للعملات الاجنبية والتي كانت في السابق مرتبطة بالدولار الامريكي ،مما ادى الى استقرارنسبي لاسعار عملات السوق واسعار العملات الاجنبية لاسيما الدولار الامريكي ،الا ان هذا النظام واجه صعوبات عديدة ولم يتمكن من اجتيازها كليا وظهرت الحاجة الى اقامة نظام نقدي اوروبي ،ففي اجتماع المجلس الاوروبي في كوبنهاكن في ٨ نيسان- ابريل /١٩٧٨ تحت رئاسة فاليري جيس كارديستان والمستشار الالماني هيلموت شميدت تمت الدعوة لاقامة هذا النظام ،وهكذا فان الخطوة لم تتم من قبل آليات الجماعة وانما من خلال قرار سياسي صدر من اعلى سلطة في الجماعة ،بعد ذلك عمدت اجهزة الجماعة الى اقامة النظام وتم اقراره في المجلس الاوروبي ودخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١٣ آذار- مارس/١٩٧٩ وانتمت الى النظام جميع الدول الاعضاء باستثناء بريطانيا [١] ، اما آلية عمله فهي كالاتي[1]:

١- تم استحداث عملة اطلق عليها تسمية وحدة العملة الاوروبية (الايكو)، وهي عملة تم تقويمها على اساس سلة من العملات الوطنية ،وتقيم عملة كل بلد قياسا بها ،ويجري النظر الى محتوى هذه السلة كل خمس سنوات او عندما يتغير سعر احدى العملات بما يوازي ٢٥%من قيمتها ويجري الاتفاق على تغيير قيمة العملة في مفاوضات تشترك فيها الدول الاعضاء والهيئة الاوروبية .

٢- تستخدم القيمة الرسمية للعملات في المعاملات الثنائية كاساس للتعامل النقدي مع السماح بهامش التغيير في سعر العملة بما لايتجاوز ٢.٢٥%زيادة او نقصان ،باستثناء حالات خاصة كما حصل مع ايطاليا عندما اعطيت هامشا قدره ٦%.

٣- ولاجل الحفاظ على سعر العملة وضمن الهامش الذي تتمتع به ، فان البنوك المركزية لدول الجماعة تتدخل بالبيع او الشراء .

٤- يوضع ٢٠%من احتياطي الذهب و٢٠%من احتياطي الدولار الامريكي الموجود لدى كل دولة في صندوق التعاون النقدي الاوروبي مقابل وحدات العملة الاوروبية من اجل استخدامها في التدخل للحفاظ على سعر العملة .

٥- تتم السيطرة على نشاط المضاربين في اسعار العملات من خلال عمل تعاوني جماعي ، وذلك بان تقوم الدول المشتركة بالاقتراض من بعضها البعض والتعاون المالي ،ومنها منح قروض قصيرة المدى جداً (يتم سدادها خلال ٧٥ يوما) وقروض قصيرة المدى (في حدود ١١بليون وحدة عملة) وذلك كوسيلة

---

1 المصدر السابق ،ص١٥٢ .

مساعدة الدولة التي تعاني من صعوبات مالية ، ويتم قياس حدة الازمة من خلال قيمة عملتها بالنسبة لوحدة العملة الاوروبية ، ويتطلب الامر ان تغير تلك الدولة من برامجها وتعيد النظر في سياستها الاقتصادية .

٦- تقوم الدول الغنية داخل الجماعة بتمويل برنامج قروض بفوائد منخفضة، تودع لدى الصندوق الاقليمي الاوروبي من اجل اقراضها لاقل المناطق رخاء داخل الجماعة، مما يعزز النظام المالي الاوروبي[١].

في عام ١٩٨٦ اصدر البرلمان الاوروبي الوثيقة الاوروبية الموحدة التي اكد فيها على ضرورة الوحدة الاندماجية الكاملة بين الاعضاء .وعدلت في هذا السياق الجماعة الاوروبية من اهداف سياستها النقدية ،حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الاسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي المستمر ، خلال الفترة الماضية الى هدف التحكم في التضخم مع النظر في استقرار الاسعار كشرط ضروري لتحقيق سائرالاهداف الاقتصادية بما في ذلك استمرارية النمو الاقتصادي.

ولم تتمكن دول الجماعة من الوصول الى معدلات التضخم المطلوبة ، فقد تاثرت اقتصاداتها بما ترتب عن اتحاد الالمانيتين من ارتفاع في حدة التضخم وارتفاع في اسعار الفائدة مما ادى الى اضطراب في سوق العملات وانخفاض قسم منها ،

وهكذا فان التكامل النقدي تطلب توحيد عملات كل دول الجماعة بعملة واحدة وهذا يتطلب ايجاد بنك مركزي واحد بحيث تكون السلطة النقدية واحدة وهي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة[٢].

في عام ١٩٨٨ ، جرى انشاء لجنة خاصة برئاسة جاك ديلور من قبل المجلس الاوروبي الذي ضم (رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة وعضوية محافظي البنوك المركزية للدول الاعضاء) وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي الى قيام اتحاد اقتصادي ونقدي ، واقترحت خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

١- التحويل الشامل للعملات .

٢- تكامل البنوك والاوراق المالية .

٣- الغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساوات في اسعار الصرف لعملات الاعضاء .

١- عبد المنعم سعيد ، مصدر سابق ، ص ١٥٢-١٥٣ .

٢- احمد سعداني ، مصدر سابق .

واكد التقرير على ضرورة وجود مؤسسة نقدية اوروبية ، اذ لايمكن تحقيق سياسة نقدية واحدة في ظل وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية ، واقترح لذلك النظام النقدي للبنوك المركزية الذي يضطلع بمسؤولية تشكيل وتنفيذ السياسات النقدية للدول الاعضاء في الجماعة . وقد اشارت المادة الثانية من اتفاقية ماستريخت الى (ان الهدف هو انشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي) كما تشير المادة ١٠٥ منها الى ان (هدف البنوك المركزية الاوروبية هو العمل على استقرار الاسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة)[1].

المبحث الثاني:المؤسسات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي

اولا : البنك المركزي الاوروبي

هو مؤسسة فوق قومية ، ويعد من اهم البنوك المركزية في العالم ،جرى انشائه من قبل المجلس الاوروبي في مرحلة متاخرة من تطور الجماعة الاوروبية ، لاجل تطبيق السياسة النقدية والمالية الموحدة في عموم دول الجماعة ويعد هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية ،ومقره في مدينة فرانكفورت بالمانيا بالقرب من البنك المركزي الالماني . اطلق عليه وصف بنك البنوك تعبيرا عن مكانته التي يحتلها بين البنوك المركزية الاوروبية اذ يمثل السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الاوروبي ، ويمتلك صلاحيات واسعة تتعلق بتحديد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في جميع الدول الاعضاء كما يشرف على اداء بنوكها المركزية ايضا ،اذا متى أُنشا وكيف يعمل وما هي اهدافه والادوات التي يعمل بها وكيف يتصدى للمشكلات والتحديات التي تواجه النظام النقدي الاوروبي في الدول الاعضاء في منطقة اليورو...؟

١- نشأته والمهام الموكلة به :

حددت اتفاقية ماستريخت الاطار المؤسسي للاتحاد النقدي الاوروبي الذي يتولى الاشراف على انجازعملية الوحدة النقدية الاوروبية واصدار اليورو ، وكان في مقدمة هذا الاطار المؤسسي ، هيئة النقد الاوروبية في فرانكفورت بالمانيا التي كانت تعد بمثابة تمهيد لتاسيس النظام النقدي الاوروبي للبنوك المركزية وانشاء البنك المركزي الاوروبي[2]، وقد حصلت موافقة جميع الاعضاء في المجلس الاوروبي على نظامه في عام ١٩٩٨ ،ثم باشر عمله فعليا في مطلع عام ١٩٩٩ اذ تولى الاشراف على احدى عشرة دولة ،كاعضاء في الاتحاد الاوروبي من اصل الدول الخمسة عشرة المكونة له في حينه ، ويضم

1 المصدر السابق .

2 البنك المركزي الاوروبي ، تقرير من الانترنيت ،على موقع www.almaarefa.com

النظام الاوروبي للبنوك المركزية كل البنوك المركزية للدول الاوروبية الاعضاء في منطقة اليورو ، ويشرف على هذه البنوك ،البنك المركزي الاوروبي الذي جرى تاسيسه فيما بعد ،وقد حددت اتفاقية ماستريخت المهمات التي يضطلع بها وهي:

أ – رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الاوروبي كتكتل اقتصادي .

ب – الاشراف على الاحتياطيات الرسمية من النقد الاجنبي ، وتحديدا كيفية ادارة هذه الاحتياطيات وتوظيفها .

ج – وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الاتحاد الاوروبي .

د – اصدار اوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية (عملة اليورو).

هـ – وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الاوروبي .

و – العمل على تدعيم موازين المدفوعات للدول الاعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق اهدافها التنموية[1].

٢ – هيكله وآلية عمله :

يقوم البنك المركزي الاوروبي برسم وتنسيق وتوجيه السياسة النقدية الموحدة ومنع الازدواجية فيما بين سياسات البنوك المركزية للدول الاعضاء وذلك من اجل تحقيق حالة من الاستقرار في اسعار صرف اليورو مقابل العملات الاخرى في الاسواق النقدية فضلا عن السيطرة على كميته من اجل منع الانزلاق في التضخم ،ومن خلال نخبة من الاختصاصيين الذين يشكلون طاقم العمل فيه و يجري اختيارهم من بين طواقم البنوك المركزية للدول الاعضاء وتجري عملية صنع القرار فيه من خلال عدة هيئات هي[2]:

أ – مجلس المحافظين : يتكون من اعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو ، يجتمع على الاقل ١٠ مرات في السنة ويعد المسؤول عن اعداد السياسات النقدية ،ووضع اسس وادوات تنفيذها ، وفي هذا المجال تتخذ القرارات بالاغلبية البسيطة.

ب – المجلس التنفيذي : ويتكون من الرئيس ونائب له واربعة اعضاء اخرين يجري اختيارهم من بين اصحاب الخبرات باتفاق مشترك بين الحكومات الاعضاء ، وبعد استشارة البرلمان الاوروبي ومحافظ البنك المركزي الاوروبي شريطة ان يكونوا من حملة جنسيات الدول الاعضاء في منطقة اليورو ، اما

---

[1] المصدر السابق

[2] محمد سعداني ،مصدر سابق .

مهمته الرئيسة فهي تنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين ،وفي هذا الاطار فان المجلس التنفيذي يعطي التعليمات الضرورية للبنوك المركزية الوطنية ،فضلا عن مسؤوليته في مجال تسيير اعمال البنك المركزي الاوروبي والتحضير لاجتماعات مجلس المحافظين .

ج- المجلس العام : يتكون من الرئيس ونائب رئيس البنك المركزي الاوروبي ومحافظي البنوك المركزية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بما فيها الدول غير الاعضاء في منطقة اليورو ،ومهمة المجلس استشارية فيما يتعلق بتوجهات السياسة النقدية في المنطقة .

يحضر محافظ البنك المركزي الاوروبي بصورة دورية اجتماعات مجلس الوزراء وبالمقابل ايضا يحضر مجلس الوزراء الاوروبي اجتماعات مجلس المحافظين دون ان يكون له حق التصويت ،والمجلس يقدم استشاراته بشان ترتيبات اسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الاعضاء .ويبلغ راس المال المكتتب فيه للبنك المركزي الاوروبي ٥٠ مليار يورو ،تساهم فيه الدول الاعضاء بنسب متفاوتة تتوقف على نسبة سكان الدولة الى اجمالي سكان الاتحاد الاوروبي ، ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطيات من النقد الاجنبي وادارتها وتوظيفها ثم يقوم بتوزيع الارباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة ٢٠% لديه وتوزيع نسبة ٨٠%على البنوك المركزية الاوروبية المشاركة وحسب نسبة مساهمتها في رأسمال البنك[1].

٣- اهدافه وسياسته النقدية :

تشكل مسالة المحافظة على استقرار اسعار صرف اليورو جوهر اهتمامات البنك المركزي الاوروبي ،هذا من جهة ومن جهة اخرى فانه يسعى الى تدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الاوروبي، وتاتي مسالة استقرار الاسعار في المقدمة بوصفها شرطا اساسيا لتعزيز النمو المتواصل للانتاج وخلق مجالات وفرص عمل جديدة من اجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد الاوروبي . ولاجل تحقيق هذه الاهداف يعتمد البنك المركزي على عاملين اساسيين هما :

أ- النقود :وتلعب دورا اساسيا في طبيعة عمل البنك المركزي وطريقة توظيفها بالشكل الملائم للاوضاع الاقتصادية في دول الاتحاد الاوروبي ، اذ يتحدد التوسع النقدي من خلال ضوابط يضعها مجلس المحافظين تربط بينه وبين استقرار الاسعار وتحقيق معدل نمو مناسب لتلافي الوقوع في مشكلة التضخم .

---

1 البنك المركزي الاوروبي ، مصدر سابق .

ب- بعض المؤشرات المالية والاقتصادية : ومن اهمها سعر الفائدة طويلة الاجل ومؤشرات العائد او الارباح ومؤشرات ثقة المستهلكين ورجال الاعمال والاجور واسعار السلع والتي من خلال تقييمها يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها استقرار الاسعار والتغلب عليها سريعا فضلا عن التوقعات المستقبلية بالنسبة الى وضع وقوة اليورو .

٤- سياسته وبرامجه المالية:

يضع البنك المركزي الاوروبي مسألة المحافظة على قيمة اليورو في اولويات سياسته المالية اذ ان قوة الاقتصاد وقوة عملته عاملان مترابطان ويؤثر احدهما في الاخر ، لذا فانه يتبنى مجموعة من البرامج والاطر للسياسة النقدية الاوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الادوات وهي[1]:

أ- عمليات السوق المفتوحة :وتعد الادات الرئيسة للعمليات النقدية في الاتحاد الاوروبي اذ يجري تنفيذها من خلال البنوك المركزية الوطنية وتشمل اربعة انواع:

١- التمويل الاساسي، وهوالذي يوفر الجزء الاكبر من السيولة واعادة تمويل القطاع المالي ويلعب دورا محوريا في توجيه اسعار الفائدة وادارة سيولة النظام المالي .

٢- التمويل طويل الاجل ،والذي يكون باجل استحقاق قد يصل الى ثلاثة اشهر ويوفر جزء محدود فقط من سيولة النظام الاوروبي للبنوك المركزية .

٣- التعديل الطفيف ، ويستخدم للتحكم في التقلبات في السوق عند تغير الطلب على العملة كما يستخدم للتاثير في اسعار الفائدة بحيث يجعلها متساوية او متقاربة .

٤- عمليات هيكلية ، وتستخدم لتوجيه وترتيب الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي .

ب- الاحتياطي الاجباري لنظام اليورو :ويتضمن تحديد حد ادنى من الاحتياطيات في مؤسسة الائتمان لمنطقة اليورو ،اي الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الاوروبية لدى البنك المركزي الاوروبي ويهدف الى تحقيق الاستقرار في اسعار الفائدة في السوق المالي .

ج- التسهيلات الدائمة :هدفها احداث استقرار في منطقة اليورو وتعمل على سحب او تقليم السيولة لتعطي صورة عن التوجهات العامة للسياسة النقدية .

د- نظام المدفوعات الاوروبي :وهو نظام عبر الحدود يربط اسواق النقد المحلية بصورة فورية ويربط انظمة المدفوعات في الدول الاعضاء عبر شبكة واحدة ،بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة .

---

[1] احمد سحاتي ، مصدر سابق .

هذا النظام يمثل عنصرا داعما للسياسة النقدية الاوروبية من خلال نظام آمن ومستقر للمدفوعات اوروبا وسعر الفائدة عليه ويوفر للبنوك التجارية في الاتحاد نتائج يومية عن تحويلات الاقراد

ثانيا : مؤسسات اقتصادية اخرى

يعتمد الاتحاد الاوروبي لاجل ادارة شؤونه الاقتصادية على العديد من المؤسسات المتخصصة عبارة عن مؤسسة مستقلة ولديها صلاحيات واسعة ذات طابع فني تدير من خلالها المهام المختلفة ،والقسم الاخر فرعية تربط مابين المراكز الرئيسة لصنع القرار وبين جماعات المصالح وبقية المجتمع المدني[1] لتادية مهام خاصة بها كاللجان الاقتصادية والصناديق الاستثمارية وغيرها ومنها

١- بنك الاستثمار الاوروبي :وهو احد المؤسسات الاوروبية المستقلة ،تاسس عام ١٩٥٨ ويعمل على توفير القروض على اساس غير ربحي ،ويعد الذراع المالية للاتحاد الاوروبي ومن مهماته منح القروض للدول المرشحة لعضوية الاتحاد الاوروبي فضلا عن تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة في المناطق النامية ،كما يمنح القروض لمشروعات استثمار رؤوس الاموال الضخمة التي تخدم مصالح الاتحاد الاوروبي ،سواء في داخله او في خارجه ويجوز له اقراض القطاع العام (داخل حدود اوروبا) ويتجه في الغالب نحو التمويل المباشر للشركات التابعة للقطاع الخاص ، لاسيما تلك التي تتخذ من اوروبا مقرا لها ، وذلك لصالح مشروعات الاستثمار ، ولا تسمح لائحة البنك بتمويل اي مشروع بأكثر من ٥٠% من التكلفة الاجمالية له ،ويتجه البنك نحو تمويل مشاريع خارج الاتحاد الاوروبي خلال الخمسة اعوام الماضية ،بلغت حصة منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ٣%من اجمالي تمويلاته تمثل اكثر من ثلث حجم عمليات الاقراض التي قام بها البنك خارج الحدود[2]، والبنك لديه مكاتب عواصم اهم ثلاثة دول مقترضة (مصر والمغرب وتونس)،هذه الدول بالاضافة الى الجزائر تمثل مايقارب ٧٨%من اجمالي القروض التي صرفها البنك في المنطقة .

ان سياسة بنك الاستثمار الاوروبي تاتي منسجمة ومتناغمة مع توجهات الاتحاد الاوروبي بالنسبة الى مشروع الاورومتوسطية والعمل على مزيد من التقارب بين دول شمال المتوسط وشرقه ، ويأخذ قطاع الطاقة الاولوية في سياسة الاقراض لدى البنك تماشيا مع استراتيجية الاتحاد الاوروبي في تنويع مصادر الطاقة ، كما يدعم الشركات بين القطاعين العام والخاص والبيع للشركات المملوكة للدولة العاملة في المرافق العامة مثل الكهرباء والماء وقد ارتفعت القروض

---

1 فرح ضياء حسين مبارك الصفار ،المركز الدستوري للاتحاد الاوروبي،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ٢٠٠٦ ،ص١٩ .

2 صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١١٤١٣ في ٢٠١٠/٢/٢٦ .

منحها البنك خلال عام ٢٠٠٩ عنها في ٢٠٠٨ الى ٣٧% وقد تميزت بالتركيز على الاتحاد الاوروبي الذي يواجه مصاعب وتحديات مالية واقتصادية ،وكانت الحصة الاكبر للشركات المتوسطة والصغيرة ودعم المناطق الاوروبية الاكثر فقرا ،اما المشاريع التي تخص مكافحة الاحتباس الحراري والتغير المناخي فقد حصلت على قروض بما يقارب ١٧ مليار يورو وكانت حصة الدول الاعضاء من قروض عام ٢٠٠٩ مايعادل ٨٩%من المجموع العام للقروض[١].

٢- محكمة مراجعي الحسابات (ديوان المحاسبات الاوروبي):هي جهة رقابية وتنبثق من محكمة العدل ومقرها في لوكسمبورك[٢]، انشئت بموجب معاهدة خاصة ابرمت في تموز – يوليو/ ١٩٧٥ ، وبدات عملها الفعلي في حزيران – يونيو/ ١٩٧٧ لغرض مراقبة الدخل والانفاق ،وتمارس وظائف مماثلة لتلك التي تمارسها دواوين المحاسبات على المستوى الوطني فتقوم بتدقيق حسابات مؤسسات الاتحاد للتاكد من ان المعاملات المالية سليمة ومنظبطة وما مدى مشروعية موارد الاتحاد ونفقاته فضلا عن الادارة المالية السليمة لموازنة الاتحاد[٣]، ولها سلطة التحقيق في اي قرار تتخذه دولة عضوة نيابة عن الاتحاد وتضم اعضاء المحكمة ١٢ عضوا يعينون من قبل مجلس وزراء الاتحاد بعد التشاور مع البرلمان الاوروبي لمدة ست سنوات وينتخبون رئيسهم لثلاث سنوات بالاجماع[٤].

٣- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : وهي هيئة استشارية تمثل اصحاب الاعمال والعاملين وبعض الفئات الاخرى ذات المصالح المشتركة مثل اتحاد المستهلكين والمزارعين في الدول الاعضاء[٥]، ومقرها بروكسل وتوصف بانها اطار لتمثيل المصالح في الدول الاعضاء حيث تنقسم عضوية اللجنة الى ثلاث مجموعات رئيسة ،المجموعة الاولى تمثل اصحاب الاعمال ،المجموعة الثانية تمثل العمال ،المجموعة الثالثة تمثل جماعات مختلفة منها المستهلكون والمزارعون والاكاديميون وغيرهم، يجري تعيين اعضائها بقرار من المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات التي تقوم عادة باستشارة جماعة المصالح المعنية بالامر قبل اختيار الاعضاء ومدة التعيين فيها اربع سنوات قابلة للتجديد ،تجتمع اللجنة ثلاث مرات سنويا ويتم العمل التفصيلي يتم في اطار اقسام متخصصة تقوم بصياغة الاراء التي تعرض على

---

[١] المصدر السابق .

[٢] محمد ابو عامود ،البناء المؤسسي للاتحاد الاوروبي ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٢ ،تشرين الاول- اكتوبر ٢٠٠٠

[٣] العلاقات الخارجية /الاتحاد الاوروبي ،تقرير من الانترنيت على موقع www.europea .union-europea

[٤] عبد الحسين القطيفي ،مصدر سابق ، ص٢٠٤ .

[٥] محمد ابو عامود ، مصدر سابق ، ص٧٨ .

اللجنة وهذه الاقسام هي (الزراعة والمواصلات ،الطاقة النووية ،المسائل الاقتصادية والمالية ،الصناعة والتجارة ،الخدمات ،المساعل الاجتماعية ،العلاقات الخارجية ،التنمية الاقليمية ، حماية البيئة وشؤون المستهلك)[1]. وتتكون الهيئة بتركيبتها الحالية والراهنة من (٢٢٢) عضواً مستشاراً يمثلون الهيئات والمنظمات المعنية ويخصص للدول الاعضاء عدد من المقاعد يتناسب وقوتها ، (٤٤) مقعدا لكل من المانيا وبريطانيا وفرنسا وايطاليا و(٩) للدنمارك وايرلندا وفنلندا على سبيل المثال[2]، واللجنة دورها استشاري بالنسبة للمجلس الاوروبي والمفوضية قريب من الدور الذي يقوم به البرلمان الاوروبي .

يؤخذ راي اللجنة في المسائل الانسانية المؤثرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

٤- البنوك المركزية الوطنية :وهي من الاجهزة المستقلة ذات الطابع الفني ولها دور مهم في رسم وادارة السياسة المالية والنقدية في دول الاتحاد الاوروبي فضلا عن الدور الذي تضطلع به في مجال السياسة النقدية لمنطقة اليورو وبالاشتراك مع البنك المركزي الاوروبي ، فكل بنك مركزي وطني هوعضو مساهم في راسمال البنك المركزي الاوروبي ، ويشارك في القرارات المتعلقة بتوجهات السياسة النقدية للمنطقة وذلك عن طريق محافظي البنوك المركزية الذين يشكلون مجلس المحافظين والذي يمثل قمة سلطة البنك المركزي الاوروبي ،وتتمتع البنوك المركزية بسلطة مستقلة غير خاضعة لأية تاثيرات خارجية ، وهي ملتزمة ببنود اتفاقية ماستريخت ، اذ تعمل الدول الاعضاء على ان يتماشى النظام الاساسي لبنكها الوطني مع الاتفاقية ، كما تساهم برأسمال البنك المركزي والذي يبلغ ٥٠ مليار يورو[3]، وبنسب متفاوتة حسب معدل نسبة عدد السكان في كل دولة الى عدد سكان الاتحاد الاوروبي .ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالنقد الاجنبي لديه وادارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الارباح الذي تطرقنا له في فقرة سابقة.

٥- البورصات الاوروبية : وهي مؤسسات خاصة تهتم اساسا بتنظيم التداول في السوق ، اما التشريع والرقابة والاصدارات فتوكل لهيئة البورصة التي تمتاز بان لها كيان مستقل وقوي[4] ولا توجد بورصة واحدة او موحدة تابعة للاتحاد الاوروبي كما هو الحال مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الاخرى التي سبق ذكرها وانما توجد بورصات تابعة لدوله ،الا ان تلك البورصات بامكانها ان تندمج اي تتعاون فيما

---

1 محمد مصطفى كمال ،فؤاد نهرو ،صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،آب- اغسطس/٢٠٠١ ،ص٥٤.

2 فرح ضياء حسين الصفار ، مصدر سابق ،ص٥٤ .

3 محمد سعداني ، مصدر سابق .

4 مالمقصود بتوحيد العملة ، مقالة من الانترنيت على موقع اجابات google

بينها في مجال توحيد عمليات الاستثمار وتوحيد عمل شركات وسماسرة ومديري استثمارات وغيرهم فضلا عن امكانية توحيد انظمة السوق (مثل المقاصة والتسويات والايداع) وتوحيد التشريعات .

وتحتل البورصات اهمية كبيرة تتناسب ودورها على صعيد الاتحاد الاوروبي والعالمي كما هو الحال مع بورصة لندن اذ انها تاتي في مقدمة البورصات الاوروبية تليها بورصة فرانكفورت ،وقد ساهمت البورصات في رفد عملة اليورو ودعمها من خلال الاجراءات التي اتخذتها في مجال اتفاقات التعاون بينها كما حصل بين بورصة لندن وفرانكفورت عام ١٩٩٨ وقبيل اعتماد العملة الموحدة ،مما ساهم في دعم دور اسواق المال الاوروبية بعد ان انصبت في بوتقة واحدة قدرت قيمتها في حينه ب (٧.٤) الف مليار دولار ونفس الحال بالنسبة الى اتفاق بورصتي باريس وزيورخ ،ومنذ انطلاق عملة اليورو شهدت بورصة فرانكفورت زيادة في التدفقات النقدية اليها وذلك يعود الى قوة ومتانة الاقتصاد الالماني[1].

٢- الصندوق الاجتماعي الاوروبي : وقد تم الاتفاق على قواعد عمله (نظامه الداخلي) في شهر مايو من عام ١٩٦٠ ،وبدا بمزاولة نشاطه براسمال قدره ٣٠ مليون عن عامي ١٩٦٠-١٩٦١ وتنحصر مهمته في زيادة فرص العمل ، وتسهيل انتقال العمالة جغرافيا (من دولة لاخرى)ومهنيا (من عمل لاخر)وذلك داخل الجماعة الاوروبية وتديره اللجنة الاوروبية يساعدها في ذلك لجنة مكونة من ممثلين عن الحكومات ونقابات العمال واتحاد اصحاب الاعمال ، ويراسها احد اعضاء اللجنة الاوروبية ويعمل على رسم الخطط التي تتفق واهداف معاهدة روما ،واهمها تنسيق السياسات الاجتماعية للدول الاعضاء وعلى وجه خاص مايتعلق بالعمالة وتشريعات العمل العمل وظروف العمل والتدريب المهني والتامين الاجتماعي ومنع الحوادث الصناعية والامراض المهنية ، وتحقيق الرفاهية الصناعية وحقوق نقابات العمال والمساومة الجماعية وغيرها ويؤدي الصندوق هذه المهمة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل فيها المنظمات المهنية والتجارية لاصحاب الاعمال والعمال[2].

٣- صندوق التنمية فيما وراء البحار (الصندوق الاوروبي للتنمية) : وقد تاسس عام ١٩٥٨ من اجل تمويل المشروعات التي تهدف الى رفع مستوى التعليم والصحة العامة والنقل والتنمية الصناعية في اقاليم وراء البحار والتي كانت في السابق مستعمرات اوروبية ،اما راسماله فنه بحدود(٥٨١.٢٥٠) مليون دولار . وكان ممثلوا برلمانات ١٦ دولة مرتبطة بالجماعة ومعظمها من المستعمرات الفرنسية

---

[1] مصدر سابق .

[2] الاتحاد الاوروبي ،اجهزة ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الاوروبية،مقالة من الانترنيت على موقع، www.moqatel.com

السابقة قد عقدوا اجتماعا في ستراسبورك في عام ١٩٦١ ووضعوا المباديء العامة التي تحكم العلاقة بين الدول الافريقية (الحديثة الاستقلال) ومنها دول اعضاء في الكومنويلث البريطاني وبين دول الجماعة الاوروبية[1].

المبحث الثالث : السياسات النقدية وادواتها

اولا : العملة الموحدة (اليورو)

لم تكن مسالة الاتفاق على عملة اوروبية موحدة يجري تداولها في جميع دول الاتحاد الاوربي بالحدث العابر بل كان حدثا فريدا في تاريخ اوروبا، ونقلة تاريخية في تجربة الاتحاد الوروبي التكاملية الاندماجية لما احدثته هذه العملة من تاثيرات في السوق الداخلية لدول منطقة اليورو فضلا عن السوق العالمي الذي اظطلعت به والموقع الذي احتلته لتكون العملة التي تنافس الدولار في النظام النقدي العالمي ، ومسالة اعتماد عملة اليورو لم تكن في اي حال من الاحوال تمثل قيدا او شرطا على اي دولة من دول التحاد الاوربي بل تركت بحسب ماتقرره تلك الدول وترتايه ، لذلك فان بعضها فضلت الابقاء على عملتها وعدم الاعتماد على اليورو كما هو الحال مع بريطانيا ' الا ان اعتماد عملة اليورو قد فرض شروط على تلك الدول الراغبة في ذلك وتطلب الاتفاق على ظوابط ومعايير اقتصادية ومالية محددة يتعين الالتزام بها عند رسم وتنفيذ سياساتها الاقتصادية والمالية الخاصة كي تتمكن من الاندماج في نظام النقد الدولي الاوربي الموحد ، وذلك بسبب تعدد السلطات السياسية التي تحكم تلك السوق وقد حددت هذه الاسس والمعايير بالاتي[2]:

١- حصر معدلات التضخم في حدود تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصادات افضل ثلاث دول اوروبية اداء من حيث كبح جماح التضخم .

٢- تحقيق حد مقبول من التوازن بين ايرادات ونفقات الموازنة العامة ، بحيث لا تتجاوز نسبة العجز فيها ٣ % من اجمالي الناتج القومي العام ، او تتجاوز نسبة الدين العام ٦٠% من اجمال الناتج .

٣-اتخاذ الجراءات اللازمة لضمان استقرار وعدم تقلب سعر الفائدة على القروض طويلة الاجل .

٤- احترام الهوامش والحدود المسموح بها لحركة تذبذب نظام النقد الاوروبي لمدة عاميين متتاليين على الاقل.

---

1 الصدر السابق .

2 د.حسن نافعة ،مصدر سابق ،ص ٢٨١ .

وفي ايار / مايو ١٩٩٨ اقر كل من المجلس والبرلمان الاوروبيين بان هذه الشروط الاربعة اكتملت في ١١ دولة اوروبية هي (المانيا ، اسبانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، لو كسمبورغ ، النمسا ، البرتغال ، فنلندا ، هولندا) واقر المجلس الاوروبي ان بامكان تلك الدول تبني اليورو اعتبارا من كانون الثاني /يناير ١٩٩٩ كما تنص علية بنود معاهدة ماستريخت[١] وتم تحديد قيمة اليورو مقابل العملات المحلية للدول الاعضاء واصبح اليورو منذ ذلك الوقت عملة بنكية لاول مرة[٢] وجرى بعد لك في عام ٢٠٠٢ تبادل اليورو كعملة ورقية ومعدنية من قبل شعوب تلك الدول والذين قدر عددهم ب ٢٩٠ مليون نسمة واليوم يقدر تعداد منطقة اليورو ب ٣٥٠ مليون نسمة[٣] بعد ان اصبحت منطقة اليورو تضم ١٦ دولة .

ان الثقل السكاني الذي تتمتع به منطقة اليورو وهي ثاني اكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة ،فضلا عن ناتجها المحلي الذي يقدر ب٦,٥ الف مليار دولار واتساع سوق سنادتها المالية وحجم الشركات في البورصات الاوروبية بسبب انفتاح الاسواق الاوروبية واتساع نطاق عملياتها الاقتصادية فضلا عن تضخم سوق المال وارتفاع حجم سيولته بما يشتمل علية من الشركات والبنوك التجارية والاستثمارية الاوروبية[٤] كل ذلك منحها قوة ودعم مقابل العملات الاخرى في السوق العالمية اذ باتت تنافس في حجم اقتصادها الولايات المتحدة، ما يعني منافسة اليورو للدولار والتي فرضت نفسها كعملة احتياط بجانب الدولار. اما بالنسبة للدول الاضعف اقتصاديا فقد كان الانضمام الى منطقة اليورو لحظة فخر تظهر فيها انها قللت من عجز ميزانيتها ووضعت نظاما لمؤسساتها المالية .

ومن البديهي فان وجود عملة واحدة، تسمح للاوروبيين الاستفادة من فوائد السوق الموحدة ، كما تعد اداة فعالة للتسيير في الدول الاعضاء ،وذلك من خلال محاربة التضخم وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في اسعار الفائدة وهي تسمح بخلق محيط اقتصادي مستقر.

وملائم وتفادي مخاطر وسلبيات تقلبات اسعار الصرف بين العملات وامكانية استغلالها من قبل المضاربين مما يؤثر على الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء[٥]، اما في الخارج فان العديد من

١- حسن نافعة ،المصدر السابق ،ص٢٨٢.

٢- الاتحاد الاقتصادي والنقدي للاتحاد الاوروبي،مقالة على موقعwww.Europeancommission

٣- منطقة اليورو ،تقرير الانترنيت على موقع ،ويكيبديا الموسوعة الحرة .

٤- الزيرة الاخندي ،اليورو مابين الانطلاق والتعثر ،مجلة السياسة الدولية ،العدد١٣٦ ،السنة الخامسة والثلاثين ابريل /١٩٩٩ ص٢٠٥ .

٥- محمد سعداني ،مصدر سابق .

البنوك والشركات العالمية سعت الى ان يكون جزء من راسمالها باليورو كوسيلة للتسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية ولتنويع عملاتها في التعاملات التجارية والاستثمارية وكذلك الامر بالنسبة للدول التي لديها مشاكل مع الدولار ، بات يمكنها ان تقلل اعتمادها عليه وتنوع احتياطياتها من خلال زيادة حصة اليورو مما يساعد على تحقيق حالة من الاستقرار في العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية .وقد وجهت بعض الانتقادات لليورو سواء من قبل السياسيين او من جمهور المواطنين الذين استقبلوه بشكل متباين ،فقد لقي ترحابا في الدول الاضعف اقتصاديا في حين حمله البعض مسؤولية ارتفاع الاسعار بسبب ارتفاع قيمته ،والمشكلة الاساسية في الحقيقة ليست في اليورو بل بجملة من العوامل التي تحيط به ويمكن ان نشير الى بعضها :

- تباين السياسة الاقتصادية الكلية ونظيرتها الجزئية اذ ان عناصر السياسات المالية التي يمكن ان تواجه تحديات النمو والبطالة هي في ايدي الحكومات والمؤسسات الوطنية في دول اليورو ، بعيدا عن سلطة البنوك المركزية الوطنية والبنك المركزي الاوروبي.
- ان حصر سلطة تحديد سعر الصرف والفائدة بالبنك المركزي الاوروبي ،افقد دول اليورو القدرة على المناورة في الاوقات الصعبة عندما يتطلب ترتيب اوضاعها المالية من اجل تحفيز النمو او خفض معدلات التضخم ، في حين لا يمتلك البنك المركزي هو الاخر سلطة الرقابة والاشراف على السياسات النقدية لتلك الدول ،مما يعيق قدرته على اتخاذ قرار سريع في الوقت المناسب اذ ان ذلك يتطلب توافر المعلومات الكافية وحرية استخدام الادوات الملائمة لمواجهة ازمة ما .
- اختلاف القدرات الاقتصادية داخل منطقة اليورو ،فالدول ذات القدرة التصنيعية والانتاجية العالية والتي تمتاز شركاتها بقوة تنافسية كبيرة تتمكن من حل المشكلات الاقتصادية التي قد تتسبب بها قوة اليورو وارتفاع قيمته التي تعيق القدرة التنافسية للمنتوجات الاوروبية في حين ان الدول الاضعف تصبح شبه مكتوفة الايدي امام هذا التحدي الصعب ،اذ ان التفوق لابد ان يكون لصالح الدول الاقوى اقتصاديا كالمانيا او فرنسا[1] على سبيل المثال . وفي كل الاحوال فان اليورو كان سندا للدول الاضعف اقتصاديا في وقت الازمات وقد ساعدها على التشارك في الثروات والحصول على منح في اوقات الرخاء، الا انه في اوقات الشدة تمنعهم العضوية من اتخاذ اجراءات طبيعية تقوم بها الدول من اجل الصمود امام المشكلات الاقتصادية ،كرفع اسعار الفائدة او تخفيض قيمة العملة ، فقد باتت من اختصاص البنك المركزي الاوروبي فقط وهذا ماتؤكد علية بريطانيا كاحد الاسباب التي تمنع من

---

1 نزيرة الافندي ،مصدر سابق ،ص ٢٥٤ .

الانضمام الى منطقة اليورو ،اذ تطالب بمزيد من الاصلاحات فيما يخص شروط اتفاقية الاستقرار والنمو والمزيد من المرونة في السياسات المالية للبنك المركزي الاوروبي .

لقد تمكن اليورو وخلال عقد من الزمن يساوي عمره منذ ولادته الى الان ،تمكن من تجاوز الكثير من العقبات التي واجهت دول منطقة اليورو وانخفاض سعره وارتفاعه مقابل العملات العالمية الاخرى عدة مرات ،اذ ان ارتباط الاقتصادات العالمية مع بعضها واعتمادها على بعضها جعلها عرضة للمخاطر التي قد تتعرض لها اية قوة اقتصادية ذات تاثير على المتوى العالمي ، فضلا عن ما يمكن ان تتسبب به الازمات من داخل منطقة اليورو التي تشترك في عملة واحدة ويمكن لها ان تتاثرقيمتها بسبب وجود مشكلات اقتصادية لدى احدى دوله .

ثانيا : اليورو والازمات الاقتصادية

كان للازمة المالية التي ضربت الاقتصادات الاوروبية والتي ابتدأت كازمة ائتمان مصرفي في الولايات المتحدة الاول من عام ٢٠٠٨ بسبب القروض العقارية في الولايات المتحدة والتي امتدت الى المملكة المتحدة ثم الى اوروبا بمجملها ،كان لها الاثر الكبير في تسليط الضور على مواقع الخلل في السياسة النقدية وعدم جدية بعض دول منطقة اليورو في الالتزام ببنود اتفاقية ماستريخت والتي تنظم آليه عمل النقدي داخل منظومة اليورو ،وظهرت الحاجة الى صياغة برامج وسياسات بديلة لادارة المؤسسات النقدية والمالية.

وقد خرجت اجتماعات القمم والمؤتمرات العديدة التي عقدت في عواصم ومدن اوروبية بقرارات اوجبت على دول الاتحاد موقفا موحدا ومتآزرا للخروج من تلك الازمة .اما تاثير تلك الازمة فقد كان كبيرا ،اذا تاثرت البورصات الاوربية وانهارت اسواق الاسهم والسندات وافلست العديد من الشركات مما تسبب في حالة من الركود الاقتصادي التي خيمت على اسواق اوروبا وتقلص انتاج بعض المؤسسات الانتاجية في حين افلس البعض الاخر او توقف القسم الاكبر من خطوطه الانتاجية .وبالمقابل كان دعم الحكومات الاوروبية سخيا فقد قدمت المليارات اما كقروض ومساعدات لشراء القسم الاخر من الشركات المتضررة واستطاعت دول الاتحاد تجاوز مخاطر الازمة ، وفي الربع الاخير من عام ٢٠٠٩ من السيطرة على اوضاعها المالية وبدات مؤشراتها المالية تظهرت حالة من الانتعاش الاقتصادي ولو بدرجة بسيطة وكانت التوقعات بان تستمر تلك الحالة لفترة قادمة لحين تجاوز اثار الازمة الا ان ازمة الديون اليونانية ضربت تلك النتائج وحالة من التراجع في الاسواق المال الاوروبية فضلا عن تدهور قيمة اليورو مقابل العملات

ان ضخامة حجم الديون اليونانية والبالغة ٣٠٠ مليار دولار اضعفت الثقة بالمراكز المالية الاوروبية مما تسبب في حالة من التراجع في سوق الاستثمار نتيجة خوف المستثمرين من النتائج التي يمكن ان تحدثها الديون اليونانية وتداعياتها على اقتصاد اوروبا، ولابد من التنويه الى ان عدم الالتزام بميثاق الاستقرار الاقتصادي من جانب دول اليورو والذي وضع كشرط لاعتماد عملة اليورو كان من اهم الاسباب لتلك الازمة ، الامر الذي جعل امكانية التحكم في عملة اليورو غير ممكنة ، فقد كان التوسع في الانفاق في اليونان كبيرا في الوقت الذي تراجعت فية وارداتها بعد ان تاثر قطاع السياحة فيها بالازمة العالمية ، وهو القطاع الاساسي في اقتصادها ولم يعد بامكانها الايفاء بالتزاماتها من الديون المستحقة عليها مما يعني ارتفاع الديون وارتفاع العجز في ميزانيتها وهو امر يخالف ما جاء بميثاق الاستقرار الاقتصادي، والاخطر من ذلك هي المعلومات المضللة التي قدمتها الى البنك المركزي الاوروبي بهذا الشان[1]، دول اخرى لديها اوضاعا مشابها مثل اسبانيا والبرتغال وايرلندا وايطاليا التي اقتصادها من هبوط في الاسعار لفترة طويلة ادت الى انكماش اقتصادي ،وتعاني الدول الضعيفة اقتصاديا من صعوبة في الخروج من تلك الازمة وخفض مديونيتها العامة[2]، هذا الامر له مردوداته على منطقة اليورو باسرها ،بسبب تراجع الانفاق والاستثمار والتوظيف وهبوط في ارباح الشركات وبالتالي انخفاض عائدات الدولة من الضرائب .

ان محاولات الدول الاضعف في منطقة اليورو لتحفيز اقتصاداتها عن طريق الاقتراض تكلفها مبالغ طائلة بسبب الارتفاع الكبير في اسعار الفائدة المترتب على ضعف الثقة بامكانيتها في سداد تلك الاموال وبعكسه تكون الفائدة منخفضة للدول الاقوى اقتصاديا والحائزة على ثقة المؤسسات المالية المقرضة ،وقد تسبب التزايد المستمر في طلب المستهلكين اليونانيين الذين كانوا يتمتعون بحماية اليورو ذي نسبة التضخم المنخفضة بعجز كبير في الميزان التجاري يقدر ب ١٤%من اجمالي الانتاج المحلي وهو اعلى نسبة في اوروبا[3]. مماجعل الامر اكثر خطورة ويتطلب حلول جذرية وفورية ،فقد اجتمع ممثلوا حكومات ومؤسسات الاتحاد الاوروبي في الحادي والعشرين من شهر ايار/مايو لاستعراض الدروس المستفادة من الازمة اليونانية ومناقشة الاصلاحات في اقتصاد العملة الواحدة

---

1 هانس دي فراي انخفاض سعر صرف اليورو مقارنة مع الدولار ،تقرير من الانترنيت على موقع ،راديو نيدر لاند

2 انكماش الاسعارمنطقة اليورو ،تقرير من الانترنيت على موقع www.al.jazeera.net,

3 لاندون توماس ،بعد ان كان نعمه ،اليورو يصبح نقمة على بعض الدول تقرير على موقع www.worldnews.com .

اللجنة تتكون في غالبيتها من وزراء المالية ويجتمعون بشكل منتظم منذ اندلاع الازمة اليونانية في شهر اذار عام ٢٠١٠ ، وخرج الاجتماع ببعض الاقتراحات تتضمن عددا من الحلول منها :

- قيام المفوضية بالنظر في مشروعات الموازنات الوطنية قبل البرلمانات او تعليق المساعدات الاوروبية او حق التصويت للدول الاعضاء التي تعاني من عجز متكرر زائد .
- تعتزم المانيا تقديم سلسلة من الاجراءات الصارمة بما يتضمن اخضاع برامج الاستقرار في كل دولة الى عملية تفتيش وتحقق مشددة ومستقلة من جانب البنك
المركزي الاوروبي او مجموعة معاهد متخصصة في الابحاث الاقتصادية المستقلة.
- مطالبة دول اليورو بالتعهد بسن قوانين ملزمة خاصة بالاجراءات الوقائية في ميثاق الاستقرار والنمو.
- ان الدول التي تنتهك قواعد لعبة الاتحاد يمكن ان تواجه خسارة صوتها في مجلس الاتحاد الاوروبي لمدة سنة على الاقل[1].

ويستمر المحللون الاقتصاديون الاوروبيون بوضع سيناريوهات مختلفة لكيفية الحفاظ على استقرار العملة الاوروبية الموحدة ، بينما يرى اخرون ان جذور الازمة تكمن في كيفية انضمام بعض الدول الاوروبية الى منطقة اليورو منذ بدء التعامل به عام ٢٠٠٢ ، وفي تباين القوى الاقتصادية حيث ان بعض تلك الدول لم تكن مؤهلة اقتصادية لهذه المرحلة من الاندماج داخل الاتحاد الاوروبي "على الرغم من وضع شروط يتعين الايفاء بها قبل الدخول الى منطقة اليورو " يصفها جيمس ستار باني استاذ متقاعد في العلوم الاقتصادية[2]، بانها لم تكن حازمة وتم التقصير في تنفيذها بشكل صحيح الى درجة انها لم تخضع احيانا للمراقبة وبالتالي فقد جمعت منطقة اليورو بين الحجم مع بعضها كما يجب بسبب الاختلاف القائم بينها على الصعيدين الاقتصادي والمالي " اما هلموت شليزنغز[3]، الرئيس السابق للبنك المركزي الالماني فيؤكد على ان اتحاد النقد الاوروبي يسمح بتغيير سعر الصرف وبالتالي يحول مشكلة تكييف الاقتصاد القومي لكل دولة مع الدولة نفسها ويقول " يتعين على اقتصاديات هذه الدول ان تبذل بنفسها الجهود اللازمة وعلى الدول الشريكة في منطقة اليورو فيما يتعلق بالتضخم وزيادة الاجور ومتانة ميزانية الدولة. وبالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي حققته من اعتماد اليورو الا انها لم تحسن في

---

[1] الاتحاد الاوروبي يجتمعون اليوم لمناقشة قواعد جديدة لليورو على موقع www.forexpros.ae

[2] ستار الازمة اليونانية وحدة النقد الاوروبية الى خطر الانهيار ؟ مقالة من الانترنت على موقع www.world.themes

قدراتها الانتاجية والتنافسية ، فقد انخفضت الصادرات وارتفعت الواردات وارتفعت العجوزات في ميزانياتها، والطريق الوحيد امام هذه الدول للخروج من الازمة والبقاء في منطقة اليورو هو في تبني سياسة تقشفية صارمة وملائمة الاجور لمستوى الانتاج الفعلي على حد قوله "، من جانب اخر فانه ليس بامكان تلك الدول التفكير بالانسحاب من منطقة اليورو العودة الى اعتماد عملاتها السابقة التي اختفت ولايمكن ان تحقق ثقة شعوب هذه الدول اوالدول الاخرى بها لاسيما مع الوضع الاقتصادي المتراجع الذي تعيشه الاقتصادات المعنية . ان انخفاض قيمة اليورو بدرجة معقولة يمكن ان يساعد في معادلة موازين المدفوعات واعادة الاستقرار الى منطقة اليورو من خلال زيادة القدرة التنافسية لمنتجات دول اليورو مقابل الدول المنتجة الاخرى كالولايات المتحدة والصين وبحسب صحيفة النيويورك تايمز وكما جاء على لسان ياوجيان ، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ، ان اليوان قد ارتفع بنسبة ١٤.٥ % مقابل اليورو ، مما يعني زيادة الضغوط على الصادرات الصينية الى اوروبا فضلا عن هبوط موارد تموين التجارة في الصين والتي خلقت مشكلة رئيسة بالنسبة للمصدرين الصينين الذين يعتمدون عليها بشكل رئيسي وذلك بسبب انخفاض السيولة النقدية لدى البنوك الاوروبية[1].

قطاع السياحة في اوروبا هو الاخر حقق مكاسب من انخفاض قيمة اليورو مما بعث حالة من التفاؤل فيه ، هذا الانخفاض قد جعل اوروبا مقصدا سياحيا جذابا للسائحين من خارج منطقة اليورو كالولايات المتحدة والصين وذلك لانخفاض تكاليفها بالنسبة لهم[2] اما بالنسبة لليونان فان هذا الامر سيعزز من وضعها التنافسي مع جارتها تركيا التي تعد اهم شريك تجاري لها واهم منافس في مجال السياحة ، الا ان هذا الامر ليس حلوا كليا بل ان فيه جانب اخر من المرارة ، فمع انخفاض اليورو فان الشركات الاوروبية سوف تعاني من مشكلات فرق العملة عن تبادلاتها التجارية مع الخارج والذي يسبب عجزا ماليا لديها ويقلص حجم نشاطها .

ان الطلب على اليورو سيظل مرتفعا وذلك لوجود فوائض مالية لدى الدول المصدرة للنفط وفي دول اخرى تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة كالصين وكوريا الجنوبية وتايوان فقد قدرت احتياطيات الصين ما يقارب تريليوني دولار اما كوريا الجنوبية فقد تجاوزت تلك المدخرات ٢٥٠ مليار دولار وهناك رغبة لدى هذه الدول باستثمار تلك الفوائض في اسهم وسندات في بلدان اجنبية ومنها الولايات المتحدة ولديها رغبة في تنويع استثماراتها وعدم حصرها بالدولار[3]، وحيث ان منطقة اليورو تشكل سوق رأس المال

---

1 الصادرات الصينية تتأثر بهبوط اليورو ، شبكة الصين / ٢١ مايو ايار ٢٠١٠

2 جريدة الاتحاد في ٢٣ /٥/ ٢٠١٠

3 المصدر السابق

ضخمة غير الولايات المتحدة الصالحة لمثل هذه الاستثمارات ، وهنا يمكنها العجز التجاري من تقبل رأس المال الاجنبي ، مما يرفع حجم وارداتها بالنسبة الى صادراتها ومن ثم ترتفع قيمة اليورو ربما كان ذلك الامر المتغير الوحيد الايجابي مقابل ازمة اليونان وانخفاض قيمة اليورو وتبقى مشكلة غياب التنسيق بين دول اليورو احد اهم الاسباب التي تدعو الى قلق المستثمرين ، لذا فان وزراء مالية الاتحاد الاوروبي اقرو بالحاجة الى اجراء منسق لمواجهة اية ازمة مالية بسرعة وكفاءة ، وذلك لتحقيق ثلاثة اهداف هي :

- العمل على انضباط اكبر في الميزانية .
- ايجاد سبل تقليص التفاوت الكبير في التنافسية بين الدول الاعضاء .
- تأسيس آلية فعالة لادارة الازمة الاقتصادية .
- تعزيز السيطرة الاقتصادية بما يمكن دول الاتحاد من العمل بسرعة وبصورة اكثر تنسيقا وكفاءة في التعامل مع اي ازمة اقتصادية مستقبلية .

وتم التاكيد على ضرورة اخضاع صناديق التحوط الموجودة في دول الاتحاد الى سلطات الرقابة المالية في الدول الاعضاء والالتزام بقواعد صارمة للافصاح ومعايير الاقتراض[1].

وتبقى مسألة العولمة الاقتصادية من اهم المسائل التي لم تتوصل دول الاتحاد الى تحجيم اثارها السلبية على نظامها الاقتصادي والنقدي ، فمن خلالها استطاعت الشركات الكبيرة ورؤس الاموال الهاربة ان تجد لها مجالات استثمارية تحقق لها مكاسب اكبر خارج بلدانها في حين تخسر ميزانية تلك الدول ماكانت تحققه خزائنها من واردات الضرائب المفروضة عليها فضلا عن مشكلات سوق العمل وارتفاع نسب البطالة بعد اغلاق تلك الشركات في الداخل ، المشكلة التي لاتزال تبحث عن حلول لها وربما ستفرز عنها نتائج الازمة الاقتصادية والمالية لاحقا .

---

[1] قادة الاتحاد الاوروبي يتوصلون الى اتفاق جماعي لمعالجة اي ازمة اقتصادية مستقبلية قد تواجههم تقرير من الانترنت .www. jamamew

الخاتمـــــة :

من خلال العرض المتقدم يمكن القول بان دول الاتحاد الاوروبي وعلى مدى اكثر من نصف قرن تمكنت من صياغة نموذج اقتصادي بدرجة عالية من الاهمية بما يتناسب وموقعها ودورها الاقتصادي على المستوى العالمي لتصبح كتلة اقتصادية تنافس اكبر اقتصاد في العالم الا وهو الاقتصاد الامريكي واقتصادات اخرى مهمة ايضا ،ولم تكن لتحقق ذلك لو لم تسلك طريق الوحدة ،فالسوق الواحدة التي تبنتها وفرت لاعضائها مجالا واسعا مع حرية في حركة رؤوس الاموال والبضائع وسعة في التبادلات التجارية ،وقد تطلب انجاز تلك السوق ان تكون لديها مؤسسات اقتصادية واحدة تضطلع بالمهام الاقتصادية والنقدية على مستوى الاتحاد وان تكون لديها عملة موحدة يشرف عليها بنك مركزي ذو سلطات واسعة تدعمه في ذلك مؤسسات مالية وطنية في كل دولة من دول الاتحاد الاوروبي .

لقد استطاعت مجموعة اليورو ومن خلال تبنيها لعملة موحدة ان تتخلص من مشكلة المضاربين بالعملات في البورصات والتي كانت تكبدها خسائر كبيرة ، لتكون عملة اليورو سندا لها في اوقات الرخاء والشدة ،فقد استطاعت خلال مايقرب العقد من الزمن من تجاوز ازمات ومشكلات وعواصف مالية اوروبية وعالمية ،فضلا عن الدور الرقابي الذي منحته اياها اتفاقية الاستقرار والنمو الاقتصادي والتي حددت لدول اليورو نسبة العجز في ميزانياتها بما لايزيد عن ٣%، اما ديونها فينبغي ان لاتزيد عن ٦٠% من ناتجها المحلي الاجمالي فضلا عن التاكيد على معالجة التضخم وكبح جماحه بحيث لايتعدى نسبة ١.٥%ومراقبة الفائدة على القروض طويلة الاجل ،فاعتماد نسب فوائد منخفضة على القروض يزيد من الاقبال على اليورو بالنسبة للمستثمرين في الخارج اما داخليا فانه يساهم في تحريك السوق الداخلية وخلق فرص عمل جديدة الامر الذي يمكن ان يرفع معدلات النمو ويشجع الاقتصاد .

ان التجربة التكاملية الاوروبية بالرغم من التحديات والانتكاسات التي واجهتها ومرت بها لازالت على الطريق ولم تكتمل بعد، وفي مشوارها الطويل الذي قطعته فان كل خطوة سواء اكانت نجاح ام فشل اضافت لما بعدها من الخطوات ، وكما يقال في اروقة السياسة الاوروبية "كل مشكلة تواجه اوروبا تخرج منها اكثر قوة" لقد لعبت المؤسسات الاقتصادية التي قام عليها النظام الاقتصادي والنقدي الاوروبي ولاتزال دورا هاما واساسيا في مسيرة الاتحاد واستمراره وبالرغم من ماحققته له من المكاسب الا ان عملية تطويرها وتحديثها وسد الثغرات التي تعتري طبيعة نشاطها امر يسترعي اهتمام القادة الاوروبيين ،من اجل ان تواكب التطورات الداخلية لدوله الاعضاء فيه والدولية ايضا ،بعد ماحصل من

تغيرات في في موازين القوى لاسيما الاقتصادية منها وبروز قوى اقتصادية منافسة وامكانية الاستفادة من تلك القوى ،فضلا عن التطورات الحاصلة في المجالات العلمية والمعلوماتية والتطور في مجال البحث والابتكار لاسيما في مجالات الطاقة وسبل المحافظة على البيئة والادوات التي يمكنها من خلال ذلك ان تحقق مكاسب اقتصادية لدول الاتحادالاوروبي .

ان تطوير هياكل اقتصادية ومالية تعمل بوجب برامج دقيقة ،كما هو الحال في النظام الاقتصادي والنقدي المعمول به من قبل دول الاتحاد الاوروبي بات مطمحا تسعى اليه الكثير من القوى والتجمعات الاقتصادية ،وهي نموذج يحتذى به ، وقد احتل اليورو مكانة ووزن عالميتين اذ اضحى احد اعمدة السياسة المالية العالمية ووسيلة من وسائل التبادل التجاري وعملة لاغراض الاستثمار الاجنبي الاحتياطي وطني الى جانب العملات العالمية الاخرى .

لقد ارتبط مستقبل تجربة الوحدة الاوروبية بالعملة الموحدة (اليورو) ولايمكن اليوم العودة الى الوراء والتخلي عنها ، فقد منحت منطقة اليورو اهمية لعملتها من خلال دورها الاقتصادي العالمي والمكانة التي تتصف بها منتجاتها لاسيما المانيا التي تصنف في معظم الاحيان على انها المصدر الاول بعد الصين ،كما منحها اليورو وزنا وثقلا عالميين من خلال الطلب المتحقق عليه والاقبال على تحويله الى اسواق المال العالمية بقوة والرغبة المستمرة لدى الدول والمؤسسات المالية العالمية في التعامل به .

وقد ذكر بول كنيدي في كتابه (التحضير للقرن الحادي والعشرين) " ان اوروبا ان توحدت تضم احد مراكزالتجارة والصناعة والتكنولوجيا الكبرى في القرن الحادي والعشرين وانها ان توحدت ستضم كل محاسن الولايات المتحدة واليابان وروسيا من استثمار واستهلاك وقوة عسكرية ... باستثمارات الجيش كما هو الحال في امريكا ، ومبالغة في تقليل الاستهلاك كما هو الحال في اليابان ومبالغة في قلة راس المال كما هو الحال في روسيا ، وفوق كل ذلك فهي تملك ثقافة يمكن ان تكون عالمية ... ويتوقع كنيدي ان تتجاوز اوروبا خلافاتها لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية

بول كنيدي ، مصدر سابق ، ص ٨٠- ٨١ .